

تحرك عاجل

تأجيل النظر في استئناف ناشط بحريني مرة أخرى

تأجلت إلى 14 مايو/ أيار جلسة محكمة الاستئناف للنظر في الاستئناف المقدم من محامي حقوق الإنسان البحريني نبيل رجب للحكم الصادر بسجنه 6 شهور، ومن المتوقع أن تصدر المحكمة قرارها في الاستئناف في الجلسة المؤجلة. وقد بقي نبيل رجب محتجزاً. وهو من سجناء الرأي.

في 4 مايو/ أيار عقدت محكمة الاستئناف في المنامة، عاصمة البحرين، جلسة للنظر في استئناف نبيل رجب. وكان نبيل حاضراً أثناء جلسة الاستماع حين قدم محاموه مرافعات الدفاع عنه إلى المحكمة يطلب تبرئته. ورفضت المحكمة طلب رفع حظر السفر عنه كما أجلت النظر في الاستئناف إلى 14 مايو/ أيار ومن المنتظر أن تصدر حكمها حينئذ.

وكان نبيل رجب قد حكم عليه في 20 كانون الثاني بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة " الإهانة العلنية للمؤسسات الرسمية" بعد تصريحات أدلى بها على تويتر واعتبرت مسيئة لوزارتي الدفاع والداخلية. وقد حكم عليه بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني، الذي يجرم المهاجم "بأي طريقة تعبير للجمعية الوطنية، أو المؤسسات الدستورية الأخرى أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو الهيئات الحكومية".

في 2 إبريل/ نيسان أعيد اعتقال نبيل رجب بتهم منفصلة لنشره التعليقات على تويتر وإعادة نشر تعليقات غيره على الحرب في اليمن والحوادث في سجن جو بعد الإضراب الذي شهده السجن في 10 مارس/ آذار. وقد اتهم بموجب المادتين 216 و133 من قانون العقوبات البحريني. وإذا أُدين، فربما يواجه ما يصل إلى 10 أعوام في السجن. وفي 26 أبريل/ نيسان مثل أمام النيابة العامة، التي جددت اعتقاله لمدة 15 يوماً أخرى.

يرجى الكتابة فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- حث السلطات البحرينية على إلغاء عقوبة ستة أشهر ضد نبيل رجب، حيث انه قد حكم عليه لمجرد ممارسته المشروعة لحقه في حرية التعبير.
- مطالبتها بالإفراج عن نبيل رجب فوراً ودون قيد أو شرط، حيث انه محتجز لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.
- لحثها على دعم الحق في حرية التعبير وعلى إلغاء القوانين التي تجرم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع بما في ذلك المادة 216 من قانون العقوبات.

يرجى إرسال المناشدات قبل 17 يونيو/ حزيران 2015 إلى:

الملك

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة

ديوان جلالة الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587 (كرر المحاولة)

صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية

الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13، المنامة، البحرين

+973 1723 2661 فاكس:

تويتر: @moi_Bahrain

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما ترسل نسخ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

+973 1753 1284 فاكس:

البريد الإلكتروني minister@justice.gov.bh

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الخامس من التحرك العاجل 249/14 لمزيد من المعلومات: .

[/https://www.amnesty.org/en/documents/MDE11/1406/2015/en](https://www.amnesty.org/en/documents/MDE11/1406/2015/en)

تحرك عاجل

تأجيل النظر في استئناف ناشط بحريني مرة أخرى

معلومات اضافية

نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان. استدعي إلى إدارة التحقيقات الجنائية في 1 أكتوبر 2014 لاستجوابه حول تغريدتين كان قد كتبهما في 28 سبتمبر / أيلول 2014 واعتبرتهما وزارتا الدفاع والداخلية مسيئتين، بموجب المادة 216 من قانون العقوبات البحريني. و في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 مثل أمام النيابة العامة، التي أمرت بإبقائه رهن الاحتجاز وحددت 19 أكتوبر/ تشرين الأول تاريخاً لبدء محاكمته. وفي 9 أكتوبر/ تشرين الأول اتهمت النيابة العامة نبيل رجب " بالإهانة العلنية للمؤسسات الرسمية". وقد أطلق سراحه بكفالة في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني لكن فرض حظر السفر عليه.

وقد استعرضت منظمة العفو الدولية تغريدة نبيل رجب التي علق فيها على المؤسسات الأمنية في البحرين بعد صدور شريط فيديو من قبل مجموعة مسلحة تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية يصور رجالاً بحرينيين، وبعضهم قد ترك وزارة الداخلية البحرينية للانضمام إلى الجماعة المسلحة في العراق وسوريا. و في 20 يناير/ كانون الثاني 2015 حكم على نبيل رجب بالسجن لمدة ستة أشهر. وفي 11 فبراير/ شباط قدم استئنافه إلي محكمة الاستئناف.

و في 2 ابريل/ نيسان أعيد اعتقال نبيل رجب من منزله في قرية بني جمرة، واقتيد إلى إدارة التحقيقات الجنائية حيث تم استجوابه حول تعليقات قد نشرها أو أعاد نشرها على تويتر حول الحرب في اليمن والحوادث في سجن جو بعد الإضراب الذي شهده في 10 مارس/ آذار. وبعد فترة وجيزة من اعتقاله، قالت وزارة الداخلية في بيان لها إنه تم القبض عليه لنشره "الرسالة التي يمكن أن تحرض الناس وتزعزع السلام" و "إهاتته لهيئة نظامية".

وكان نبيل رجب قد قضى فيما سبق حكماً بالسجن لمدة عامين في سجن جو بتهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، و"الإخلال بالنظام العام" و"الدعوة إلى والمشاركة في مظاهرات" في المنامة "دون إخطار مسبق". وقد أطلق سراحه في مايو/ أيار 2014.

للحصول على معلومات حول أحدث تقرير لمنظمة العفو الدولية في البحرين، يرجى الاطلاع على [/https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1396/2015/en](https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/1396/2015/en)

لمزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: 249/14 رقم الوثيقة: MDE 11/1601/2015 تاريخ الصدور: 6 مايو/أيار 2015